الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعريريج-

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

مذكرة بعنوان

نحو بناء نموذج معدل لمحددات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2020/1990

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبتين:

- موهوبي جميدة
- بن علجية إيمان

إشراف الأستاذ الدكتور:

ميهوب مسعود

2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

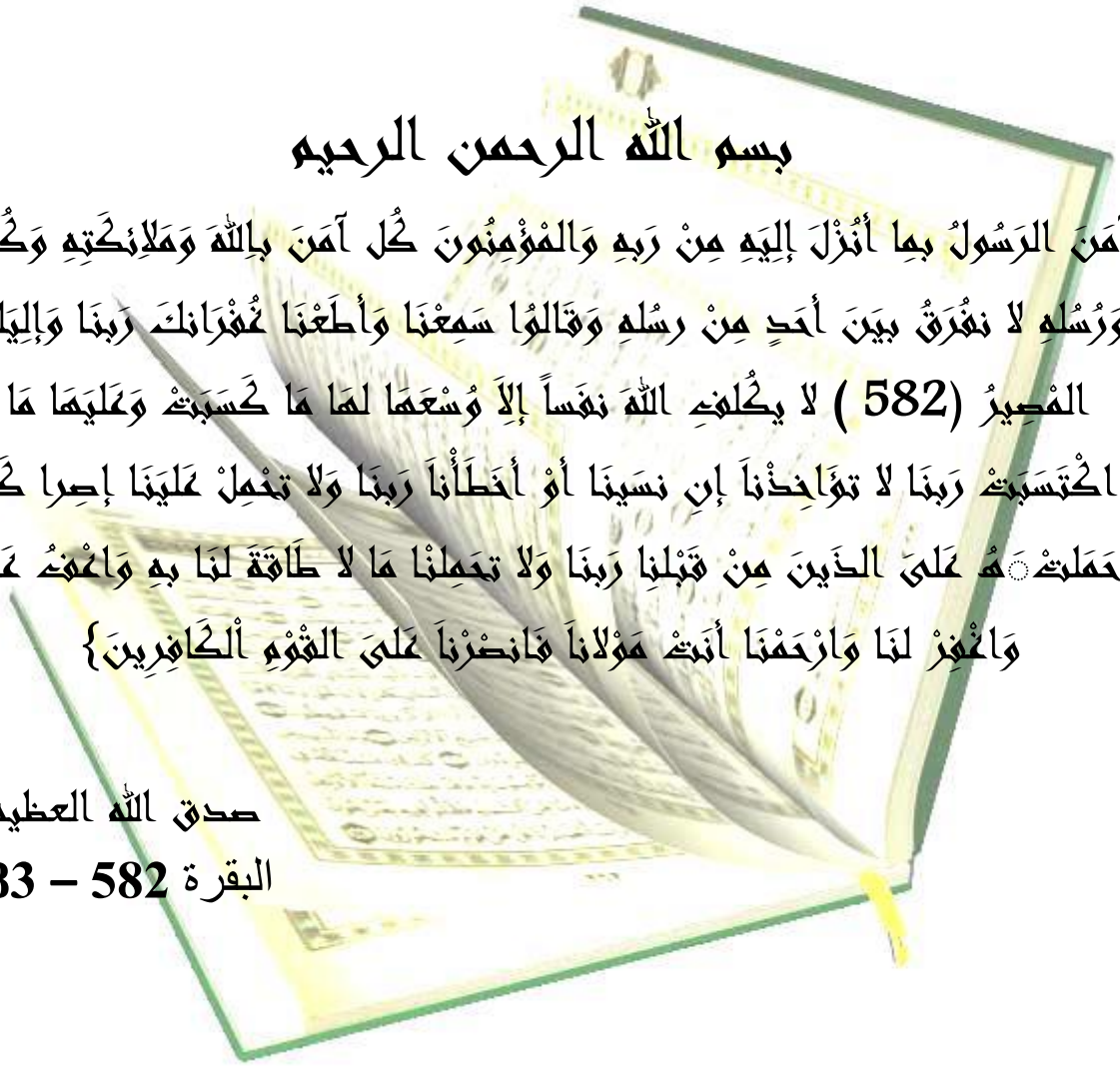

بسم الله الرحمن الرحيم

آمَنَ الرَسُولُ بِما أُنزِلَ إِلَيهِ مِنْ رَبهِ وَالمُؤْمِنُونَ كُل آمَنَ بِاللهَ وَمَلاِئكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نفُرَقُ بيَنَ أَحَدٍ مِنْ رسُلِهِ وَقَالوُا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانكَ رَبنَا وَإِلَيكَ المَصِيرُ (582) لا يكُلفِ اللهَ نفَساً إِلاَ وُسْعَهَا لهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبنَا لا تؤَاخِذْنَاَ إِنِ نسَينَا أَوْ أَخَطَأْنَاَ رَبنَا وَلا تحْمِلْ عَليَنَا إِصِرا كَمَا حَمَلتْهُ عَلىَ الذَينَ مِنْ قَبْلِنِا رَبنَا وَلا تحَمِلنْا مَا لا طَاقَةَ لنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاناَ فَانصُرْنَاَ عَلىَ القَوْمِ ألْكَافِرِينَ}

صدق الله العظيم

البقرة **582 – 583**

شكر وتقدير

في البداية نشكر المولى عز وجل الذي أنار لنا درب العلم

وأعاننا على إتمام بحثنا هذا

واعترافا بالفضل لأهله وامتثالا لقول رسول الله "صلى الله عليه وسلم:"

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وقوله تعالى:

"ولئن شكرتم لأزيدنكم"

وعلى هذا نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ المشرف" ميهوب مسعود "على

مجهوداته التي بذلها معنا لإنجاز هذا البحث

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا وكل من مد لنا يد العون

من قريب أو من بعيد

في إنجاز هذا العمل كما نوجه تحية مفادها الأخوة إلى كل

الزملاء والزميلات

وشكرا.

إهداء

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى،

أنحني إجلالا وتقديرا إلى من لا يرضى القدير إلا برضاهما، إلى التي حملتني

وهنا على وهن، وإلى من وفر لي شروط الراحة التامة

أمي وأبي الغاليين.

أهدي هذا العمل أيضا إلى من صحبته شرف، ورفقته ضمان، والتواصل معه

حق، ونسيانه محال، والدعاء له واجب "حمودي" حفظه الله أدامه لي.

إلى من شاركوني حلاوة العيش ومرارته، إخوتي(يونس ووسيم)

وأخواتي(أسماء وسلسبيل)حفظهم الله ووفقهم لما يحبه ويرضاه.

جميدة

إهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

والصلاة والسلام على من أرسل بالحق بشيرا ونذيرا وعلى آله وصحبه

والتابعين إلى يوم الدين وبعد،

يشرفني أن اهدي ثمرة جهدي وعملي إلى الوالدين الكريمين.

وأخص بالذكر جدتي الغالية التي كان لها الفضل الكبير في الوصول

لهذه المرحلة.

إلى أخي "زكرياء" وأخواتي "إكرام" و"دنيا"

إلى أخوالي وخالتي

إلى كل الأحباب والأصدقاء

إلى كل من ساعدني لأنجز هذا العمل المتواضع

والحمد لله دائما وأبدا

إيمان

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج معدل لمحددات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، وذلك من خلال تحديد أهم المتغيرات المؤثرة عليه، حيث يعتبر موضوع التوازن الخارجي من أهم المواضيع التي يتعرض لها الاقتصاديين وصانعي القرارات الاقتصادية، واتضحت هذه الأهمية خاصة مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي أين شهدت البيئة الاقتصادية الدولية اختلالات للتوازنات الخارجية، فقد ظهر ذلك من خلال تفاقم عجز موازين المدفوعات، وأمام هذه التحديات لابد من انتهاج برامج لتصحيح الوضع الاقتصادي والهيكلي بهدف إعادة هذا التوازن، حيث يرى العديد من الاقتصاديين أن تحقيقه يعتبر دعامة أساسية في برنامج التصحيح الذي انتهجته جميع الدول ومنها الجزائر، ويبقى الشيء الايجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، ويمكن القول أن تحسن أداء الاقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات والاستيراد.

الكلمات المفتاحية: التوازن الخارجي، الاقتصاد الجزائري، ميزان المدفوعات، قطاع المحروقات.

Abstract :

This study aims to build a modified model of Algeria's balance of payments determinants from 1990 to 2020 by identifying the most important variables affecting it. The topic of external balance is one of the most important issues to which economists and economic decision makers are exposed. international economic environment has experienced imbalances in external balances, This has been demonstrated by the worsening of the balance-of-payments deficit, and in the face of these challenges, programmes must be pursued to rectify the economic and structural situation with a view to restoring this balance. Many economists consider its achievement to be a fundamental pillar of the programme of correction pursued by all States, including Algeria. And the positive thing that Algeria has reached is to get rid of the external indebtedness that has burdened Algeria's economy, It can be argued that the economy's improved performance depends simply on the price of burns and imports.

Key words: external balance, Algerian economy, balance of payments, burning sector.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة عامة.....أ-د

الفصل الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات

تمهيد.....2

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.....3

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية.....3

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات.....3

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات.....5

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.....6

أولا: الحساب الجاري.....6

ثانيا: حساب رأس المال.....7

ثالثا: حساب التسوية.....7

رابعا: حساب السهو الخطأ.....8

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.....9

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....10

المطلب الأول: مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....10

أولا: التوازن في ميزان المدفوعات.....10.

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات.....11

المطلب الثاني: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات.....12

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: أسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.....16

أولا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.....16

ثانيا: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.....19

المبحث الثالث: آلية عمل ميزان المدفوعات ومحدداته في الجزائر.....21

المطلب الأول: آلية عمل ميزان المدفوعات.....21

المطلب الثاني: محددات ميزان المدفوعات في الجزائر.....24

خلاصة.....25

الفصل الثاني: محددات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990 – 2020

تمهيد.....27

المبحث الأول: تقدير دالة ميزان المدفوعات باستخدام نموذج رياضي معدل.....28

المبحث الثاني: تقدير دالة ميزان المدفوعات باستخدام النموذج الخطي.....32

خلاصة.....39

خاتمة عامة.....41

قائمة المراجع.....44

قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مكونات ميزان المدفوعات	21
02	تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الرياضي المعدل للفترة 1990-2020	30
03	تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي للفترة 1990-2020	32
04	تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي بعد حذف متغيرة خدمة الدين الخارجي	33
05	تقدير النموذج الخطي لدالة التوازن الخارجي بعد حذف خدمة الدين وإضافة AR(1)	35
06	تقدير النموذج الخطي لدالة التوازن الخارجي بعد حذف خدمة الدين وإضافة MA(1)	36

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دالة ACF و PACF لبواقي النموذج الخطي المقدر لدالة التوازن الخارجي بعد حذف خدمة الدين	34

مقدمة عامة

تمهيد:

تتنوع المؤشرات والمقاييس الاقتصادية التي تساعد على توضيح الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأية دولة مثل إحصائيات البطالة، التضخم،...الخ، حيث تستخدم في معرفة الوضعية الحالية وصياغة السياسات المناسبة لمعالجة الاختلالات فيها، كما تعد مثل تلك المؤشرات والمقاييس عوامل مؤثرة في اتخاذ قرارات الاستثمار من طرف المستثمرين المحليين والأجانب، بالإضافة إلى تأثيرها على نظرة المؤسسات الاقتصادية الدولية للدولة، حيث أن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها نحو العالم الخارجي،ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه تلك الحقوق والالتزامات. هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات الذي غالبا ما يظهر اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي حيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، وأيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

تتم معظم المعاملات الاقتصادية الدولية عن طريق تصدير واستيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال من حيث تحتاج الدولة إلى النقد الأجنبي لتلبية التزاماتها الدولية، وتتمثل أهم مصادر النقد الأجنبي في الصادرات من السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد بالإضافة إلى الصادرات من الذهب، بينما تتمثل أهم أوجه استخدام النقد الأجنبي في تمويل الواردات من السلع والخدمات والقروض والاستثمارات في الخارج بالإضافة إلى استيراد الذهب وبالتالي فان تسوية المدفوعات الدولية الناشئة عن قيام التبادل الدولي تتم من خلال إطار نقدي ومن ثم فان لكفاءة النظام النقدي أثر على حجم العلاقات الاقتصادية ونمطها،ومن أجل كل هذه العمليات تحتاج الدولة إلى سجل محاسبي دقيق لكي تحدد موقعها من حيث المديونية الخارجية أو العجز أو الفائض مع دول العالم، يعرف هذا السجل بميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، وخطورة تغيراته تستوجب على كل الدول وخاصة النامية منها (الجزائر بالتحديد) البحث عن أهم محددات سيرورته حتى لا تأتي القرارات الحالية والمستقبلية عكس ما هو مرغوب فيه، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

- ✓ **ما هي محددات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990–2020 ؟**

- **الفرضيات**: قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: يعد سعر البترول متغيرا مهما في التأثير على سيرورة ميزان المدفوعات الجزائري.
- **الفرضية الثانية**: إن الميل المتوسط للاستيراد يشكل في حقيقته متغير مثبط لارتفاعات ميزان المدفوعات.
- **الفرضية الثالثة**: تشكل خدمة الدين الموروثة على فترات سابقة متغير مهم في التأثير على ميزان المدفوعات.

- **أهداف الدراسة**

يمكن إبراز أهداف الدراسة من خلال النقاط التالية:

- محاولة إبراز أهمية ميزان المدفوعات بالنسبة للدول.
- محاولة توضيح آلية عمل ميزان المدفوعات.
- دراسة محددات ميزان المدفوعات في الجزائر.

- **أهمية الدراسة**

يعتبر ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات التي بإمكانها إعطاء دلالات معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة، وهذه الدراسة تظهر مكونات ميزان المدفوعات وكيفية عمله، وكذا إظهار مختلف الوسائل والسياسات التي اتبعتها الدولة من أجل إعادة التوازنات الخارجية وذلك عبر معرفة أهم محدداته في الجزائر.

- **حدود الدراسة**

من ناحية الإطار المكاني فقد تركزت الدراسة حول الجزائر، والإطار الزمني فهي الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020.

- **منهج الدراسة**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا نعتمد في دراستنا على استخدام المنهج الوصفي في الفصل الأول من أجل الإلمام بكل الجوانب النظرية للدراسة، كما سنستخدم المنهج الاستقرائي في الفصل الثاني عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة.

- **هيكل الدراسة**

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات سنقوم بتقسيم الدراسة إلى فصلين وذلك وفق الترتيب التالي:

الفصل الأول:سيتضمن الأدبيات النظرية للموضوع، حيث يقسم إلى: **المبحث الأول** يتم به عرض المفاهيم العامة لميزان المدفوعات، أما **المبحث الثاني** فيتضمن التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، وفيما يخص **المبحث الثالث** سيكون عن آلية عمل ميزان المدفوعات ومحدداته في الجزائر.

الفصل الثاني: :سيتضمن الدراسة التطبيقية للموضوع،حيث سيتم التطرق لمحددات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2020، ويقسم إلى **مبحثين**: **فالأول** سيكون لتقدير دالة ميزان المدفوعات باستخدام نموذج رياضي معدل، أما **المبحث الثاني** فهو تقدير دالة ميزان المدفوعات باستخدام النموذج الخطي.

وتكون الدراسة مدعمة بخاتمة عامة تشكل ملخص لأهم النتائج المتوصل عليها.

الفصل الأول:

عموميات حول ميزان المدفوعات

تمهيد:

مع التطورات الاقتصادية وانتقال الاقتصاديات العالمية من مغلقة إلى منفتحة على العالم الخارجي أصبحت الدول ترتبط ببعضها البعض بمجموعة مختلفة من المعاملات الاقتصادية، فتتبادل سلع وخدمات متنوعة تترتب عنها مدفوعات للخارج مقابل الواردات المحصل عليها والحصول على مقبوضات كنتيجة للصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ما قد تمنحه وتحصل عليه الدولة من إعانات وقروض أو القيام باستثمارات في الخارج، أو قيام الأجانب باستثمارات داخل الدولة، كل هذا وذاك يقيد في سجل يسمى ميزان المدفوعات، وفي هذا الفصل سنقوم بتعريفه وتقديم معنى لكل ميزان من موازينه الفرعية وكذا توضيح معنى كل المعاملات السابقة الذكر، وكيفية تسجيلها ومكانها في ميزان المدفوعات، وهذا وفقا للتسلسل التالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: آلية عمل ميزان المدفوعات ومحدداته في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات يجب تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الإطراف، وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر البلدان الأخرى خلال السنة، فترصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى العالم الخارجي، هذه العناصر كلها يتألف منها ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية

ميزان المدفوعات يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وذلك من خلال البيانات الموجودة داخله دلالتها الخاصة والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات كما يسمح السلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني[1]، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية[2]. وبالتالي لا يسعنا إلا أن نتحدث عن بعض المفاهيم الواردة عن ميزان المدفوعات إضافة إلى أهميته الاقتصادية.

أولا/ مفهوم ميزان المدفوعات:

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- يعرف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات على أنه «سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي أو حقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم».[3]
- «الميزان الذي يقيد مجموع التدفقات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين» [4].
- «يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة»[5].
- «كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي»[1].

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤ**سسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 200.

[2] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2011 ،ص70.

[3] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 166.

[4] Claude DUFLOUX, Michel KARLINE , La balance des paiements, Economica, Paris, 1994,p 39.

[5] حورية بن طرية ، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016-2017، ص03.

وعليه نستخلص أن ميزان المدفوعات لأية دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[2].

يتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي، وينشر سنويا أو كل ستة أشهر، كما يمكن أن يعد شهريا في بعض الدول .ويكون بالضرورة في حالة توازن في نهاية الفترة، لأّنه يقوم على أساس مبدأ التسجيل بالقيد المزدوج .وبما أّنه سجل محاسبي، فإن كل معاملة تحصل تدخل دائنة أو مدينة.

فالمعاملات الدائنة: هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات داخلة أو حقوق للدولة اتجاه الخارج، وتسجل بإشارة موجبة(+) ، مثلا الصادرات.

أما المعاملات المدينة: هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجة أو التزامات الدولة اتجاه الخارج، تسجل بإشارة سالبة (–) مثلا الواردات.

لكن هذا التسجيل تكتنفه بعض المشاكل منها، كيفية التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين، لأن التفرقة على أساس جنسية الشخص هي غير قطعية، وهذا الرباط(الجنسية) غير كافي، وإنما يؤخذ باعتبارات أخرى.

وعليه يقصد **بالمقيم** كل شخص طبيعي يكون البلد المعني إقامة دائمة له، ومحلا لممارسة نشاطه الاقتصادي مهما كانت جنسيته، مثلا: أن يكون جزائري مقيم في الجزائر أو في الخارج لمدة أقل من سنة، أو شخص أجنبي مقيم في الجزائر لمدة تفوق السنة. وبالتالي لا يعتبر السائح، المبعوث والطالب كمقيم، بالإضافة إلى الأشخاص المعنويين متمثلين في هيئات حكومية، شركات وطنية، وفروع الشركات الأجنبية الدائمة النشاط في البلد، لأّنها تشارك في الاقتصاد الوطني. أما **غير المقيم** فهو أي شخص طبيعي أو معنوي تكون إقامته مؤقتة في هذا البلد مثلا: السواح، المبعوثين الدبلوماسيين، والعاملين في القنصليات.

مبدأ التقييد :يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن محاسبي دائم، لتقيده بما يعرف في النظام المحاسبي بنظرية القيد المزدوج، حيث كل معاملة دولية تدخل في الميزان مرة دائنة ومرة مدينة، أي أن كل بند في الجانب الدائن لا بد أن يقابله بند في الجانب المدين مساوي له والعكس صحيح، وذلك من أجل إظهار كيفية تسوية هذا البند أو تمويله[3].

يتم وضع ميزان المدفوعات وتبويب كل المبادلات التي فيه على أساس الغرض الذي يراد منه الاستعمال أو الدراسة. وقد حاول صندوق النقد الدولي وضع هيكل موحد لميزان المدفوعات لمختلف الدول، بشكل يسهل تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية، ويمكن مقارنة البلدان فيما بينها. آخذين بعين الاعتبار وقت تحقق العمليات

---

[1] Bernard Guillochon et Annie kowecki,economie internationall(commerce et macroeconomie)dunod,Paris ,2009,P188.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون ،**التمويل الدولي** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 2008، ص15.

[3] صبحي تادرس قريصة، ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة، العربية، بيروت، 1983 ، ص324 .

وليس وقت التعاقد عليها، أي الفارق الزمني بينهما ولكن رغم ذلك نجد بعض الاختلافات في تقديم الدول لموازين مدفوعاتها، سواء من خلال المصطلحات أو من خلال تجميع البنود.

ثانيا/ أهمية ميزان المدفوعات:

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها، مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

1. يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:

إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف... الخ.

2. يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:

إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادية للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.

3. يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:

حيث يشكل ميزان المدفوعات أداء هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكلة الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

4. تقيس الوضع الخارجي للدولة:

حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة[1].

[1] السيد محمد أحمد السريتي ،مرجع سابق، ص ص228-230.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

كما تمت الإشارة إليه سابقا فإن ميزان المدفوعات هو عبارة عن خلاصة بالتعاملات التي تتم بين المقيمين لدولة ما وغير المقيمين خلال مدة زمنية محددة، وهو يتضمن كافة المعاملات الدولية تتم من قبل الأفراد منشآت الأعمال، والحكومة يضم ثلاثة حسابات فرعية أساسية والتي سنحاول التعريف بخصائص كل منها في ما يلي:

أولا/ الحساب الجاري: ويشتمل على ما يلي: [1]

1. **تجارة السلع:** يشتمل هذا البند على الصادرات والواردات السلعية أي على عمليات التجارة الخارجية بمعناها الدقيق، ولذلك تسمى هده التجارة بالتجارة المنظورة أي التي ترى وتوزن وتعد عند مرورها بالحدود الجمركية، والصادرات تقيد في جانب الإيرادات والواردات في جانب المدفوعات ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات اسم الميزان التجاري أو ميزان التجارة المنظورة، ويسجل الميزان التجاري فائض إذا كانت قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات، بينما يسجل عجز إذا كانت قيمة الصادرات تقل عن قيمة الواردات.
2. **تجارة الخدمات:** يشمل هذا البند على الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج أو الخدمات التي تحصل عليها من الخارج، فالنوع الأول من الخدمات يقيد في الإيرادات والنوع الثاني يقيد في المدفوعات، فمثلا تقيد المدفوعات لشركة النقل الوطنية في الإيرادات أما المدفوعات لشركات النقل الأجنبية فتسجل في المدفوعات غير أنا نفقات نقل السلع تقيد هنا إذ تحسب في العادة في قيمة السلع المستوردة.
3. **المداخيل:** يشتمل على الفوائد والأرباح تدرها رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل فالأولى تقيد في المتحصلات والثانية في المدفوعات، يلحق بالفوائد والأرباح أقساط القروض، والأقساط هي عبارة عن المبالغ المستحقة دوريا من أصل رأس المال المقرض أو المواطن ودفع هذه الأقساط يستتبع في الواقع نتيجتين الأولى انه يؤدي إلى عملية نقل المبالغ من الدولة المدينة برأس المال إلى الدولة الدائنة ولهذا تقيد في إيرادات الدولة الأخيرة والثانية انه يؤدي إلى إنقاص رأس المال في الخارج بمقدار الأقساط المدفوعة، ولذلك تفقد الدولة استثمارها في الخارج شيئا فشيئا.
4. **التحويلات من طرف واحد:** يخصص هذا الحساب للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أي مقابل، وقد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات كالمنح الحكومية التي تتخذ شكل المواد الغذائية أو المعدات الحربية، وفي هذه الحالة يظهر حساب السلع والخدمات دائنا في الدول التي قامت بالتحويل بينما المقابل لذلك فيظهر في الجانب

[1] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب " **أساسيات الاقتصاد الدولي** " منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، 2003 ، ص164-165.

المدين من حساب التحويلات الحكومية، أما في الدول المحول إليها فيظهر حساب السلع مدينا والقيد المقابل لذالك يسجل في الجانب الدائن من الحساب الخاص يسمى حساب الهيئات أو حساب التحويلات الحكومية أما إذا اتخذ التحويل شكل نقود أو حقوق مالية فيظهر حساب رأس المال دائنا في الدولة التي قامت بالتحويل في حين أن المقابل يظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الخاصة، أما في الدولة المحولة فيظهر حساب رأس المال قصيرة الأجل مدينا بقيمة التحويل، وحساب التحويلات النقدية الخاصة أو الهيئات دائنا بهذه القيمة[1].

ثانيا/ حساب رأس المال: ويشتمل على[2]:

1. **المعاملات الرأسمالية:** وهي تلك المعاملات التي تتم في حالة تحويل الأصول المالية واقتناء وبيع الأصول غير المنتجة، وقد تم إدخال هذا الحساب كأحد المكونات المنفصلة والمستقلة في ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر.
2. **الاستثمار المباشر:** مقياس الاستثمار هذا يمثل صافي رأس المال في خارج الدولة وفي داخلها لتولي وممارسة السيطرة والرقابة على الأصول، على سبيل المثال فإن قيام إحدى الشركات بناء مصنع جديد لصناعة السيارات في دولة أخرى أو شراء شركة قائمة في دولة أخرى، فإن هذه العمليات تمثل استثمار مباشر في ميزان المدفوعات للدولة المعينة، فإن قيود رصيد التسديدات ستمثل تدفقا نقديا سالبا، وبالمقابل فادا قامت إحدى الشركات الأجنبية بشراء شركة في دولة معينة، فإن دلك يمثل تدفقات رأسمالية و إن قيود رصيد التسديدات سيكون تدفقا نقديا موجبا.
3. **القروض الخارجية:** يتضمن هذا البند مجموع القروض الخارجية التي يتم التعاقد بشأنها المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين، وتستهدف القروض الخارجية، سواء تمت تعبئتها من قبل المتعاملين الخواص، أساسا تمويل الأنشطة الاقتصادية في البلد الذي قوم بطلبها، ويتم عادة اللجوء إلى القروض الخارجية عندما لا يكفي الادخار الداخلي لتغطية حاجيات التمويل في الاقتصاد الوطني.

ثالثا/ حساب التسوية: ويشتمل على[3]:

1. **تصدير واستيراد الذهب:** يقصد بالاحتياطات النقدية احتياطات الدولة من العملة الصعبة أي العملات المقبولة دوليا، حيث قد الذهب الخارج من الدولة أو المصدر في الجانب الدائن شأنه شأن السلع العادية التي تصدر حيث يتم الأصول في مقابله على مقابل نقدي وبالتالي نكون دائنين للعالم الخارجي بقيمة هذا الذهب حيث تلجأ الدولة إلى تصدير أو استيراد الذهب وفقا لأوضاعها الاقتصادية.

---

[1] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، مرجع سابق، ص176.

[2] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص274.

[3] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص ص 161-162.

2. **الاحتياطات النقدية:** أي ما يتوفر لدى الدولة في الاحتياطي من العملات الدولية الكبرى وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي، فدخول تلك العملات غالبا ما يكون بمقابل أي مقابل تصدير السلع للخارج وبالتالي تقيد في الحساب الدائن، أما خروج النقد الأجنبي لمصلحة غير المقيمين فتقيد العملية في الحساب المدين.

رابعا/ حساب السهو والخطأ:

في نهاية بيانات ميزان المدفوعات يوجد بند يسمى السهو والخطأ، وهذا البند تقيد فيه أي عمليات تم إغفال قيدها في أحد الحسابات الثلاثة السابقة، أو أن يدون فيه تصحيح لقيد خطأ تم في أحد الحسابات الثلاثة، وغالبا ما يكون هذا الحساب قليل الشأن. حيث قد يكون الغرض من التسجيل فيه إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان[1].

[1] نفس المرجع، ص 162.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات:

توجد عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها[1]:

1) **التضخم**: إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.
2) **معدل نمو الناتج المحلي**: تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات.
3) **الاختلاف في أسعار الفائدة**: إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثر على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.
4) **سعر الصرف**: يؤدي ارتفاع لقيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

[1] بسام الحجار ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص64.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

باعتبار ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية فإنه من الضروري توازن جانبيه في آخر كل فترة ولكن هذه المساواة لا تحدث في كثير من الأحيان ليظهر ما يعرف بالاختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

أولا/ التوازن في ميزان المدفوعات:

إن الحالة الطبيعية لميزن المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحقيقه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال و التوازن الاقتصادي والذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي[1]. ولتوازن ميزان المدفوعات نوعين هما كالتالي:

1) **التوازن المحاسبي**: ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، وميزان المدفوعات يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأنه طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين أي. تنشأ حقوق لطرف (أي دائنة) ومستحقات على الطرف الآخر (أي مديونة) [2].
2) **التوازن الاقتصادي**: إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان.

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه[3]. ولكي نتعرف على البنود لابد من التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات ،وذلك بحسب الهدف من إجرائه فالنوع الأول يعرف بالعمليات ما فوق الخطأ، وهي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات[4].

تتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط[5].

---

[1] Poul krugman, Obstfeld Maurice, Marc Melitz , Economie international , pearson Education , Paris France , 2012 ,p341

[2] حورية بن طرية ، مرجع سابق ، ص6.

[3] شقيري نوري موسى وآخرون ، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص202.

[4] خليفة عزي ، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وأثره على ميزان المدفوعات** ، دراسة مقارنة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك ، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص12.

[5] زينب حسن عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 ، ص126.

أما النوع الثاني فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية (العمليات تحت الخط) وتتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الذهب للأغراض النقدية[1]. وعليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض، أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الإجراءات التي تتخذها السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز[2].

ثانيا/ الاختلال في ميزان المدفوعات:

هو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية على الدائنة في المدفوعات المستقلة، ولا ينتج عن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات توازنا حقيقيا بهذا المعنى في نهاية سنة الحساب بل المنطقي أن يحدث من عام لآخر اختلال بين جانبي الميزان، تارة بالزيادة وأخرى بالنقصان بحيث أن الفرق بين جانبي الدائنة والمديونية يتلاشى على فترة طويلة نسبيا أو يكاد يعوض خلال الفرق الموجب، الفائض، الفرق السالب، العجز، عندئذ يمكن القول أن ميزان في حالة توازن خارجي[3].

1) **حالة العجز**: يقصد بالعجز بصفة عامة الوضع الذي يزيد فيه الإنفاق على الدخل خلال فترة محددة أو الوضع الذي تزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت محدد وبالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات، فيقصد به زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة[4].

2) **حالة الفائض**: معناه أن الرصيد موجب، أي أن المتحصلات في العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي، فحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوبة وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظرا لما يتضمنه من تخلي البلد صاحب الفائض باضطرار عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان من يمكن استخدام في إنتاج حاجات أفراد مقابل تراكم الأرصدة النقدية وهي تعني تحقيق مستوى معيشة اقل ومستوى رفاهية اقتصادية اقل مما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك فائض، وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة أن لا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى، خاصة وأن الفائض قد يخلق تضخم ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على الصادرات الدولية[5].

---

[1] يوسف عبد الباقي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الدول النامية** – دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص34.

[2] حسيبة لغرازي، **دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي** – دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص، نقود وبنوك ، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص78.

[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص70.

[4] سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية _ التحليل الجزئي والكلي للمبادئ**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2011 ص ص 401-402.

المطلب الثاني: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات:

يعتبر التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات الحالة الطبيعية، لكنها نادرا ما تتحقق في الاقتصاديات الحديثة، رغم سعي الدول إليه لما تتميز به من حركة كبيرة في معاملاتها تؤدي إلى ظهور اختلالات باختلاف أنواعها لتعدد الأسباب المؤدية لها، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول حسب الهيكل الاقتصادي لكل دولة. والتفرقة الكبيرة بين هذه الأنواع هي المدى الذي تستغرقه، فنفرق بين الاختلال المؤقت والاختلال الدائم.

1. الاختلال المؤقت:

هو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل، ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه. وهو لا يمّثل مشكلة كبيرة في المستقبل، ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه، لأّنه لا يمس البنية الاقتصادية، ومن أهم الأنواع المدرجة تحته نجد:

✓ **الاختلال الموسمي:**

نجد هذا النوع في الدول التي تكون أغلب صادرتها منتجات موسمية زراعية عادة، فيكون في موسم إنتاجها تحقيق فائض يدعم أو يفوق العجز الناتج في بقية المواسم، مثلا: الدولة التي ترتكز في صادراتها على القمح سوف تعرف فائضا في شهور الحصاد وعجزا في بقية أشهر السنة، والنتيجة قد تكون فائض أو عجز لميزان المدفوعات في آخر السنة.

✓ **الاختلال العارض:**

هو الاختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف محاصيل زراعية موجهة للتصدير، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، أو تحسن في الأحوال الجوية تساعد على تنامي المحاصيل، وبالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات. أو حدوث عجز نتيجة زيادة الواردات من مواد التسلح والمواد الغذائية وانتشار موجة التخزين عند نشوب حروب غير متوقعة مع إضافة التعويضات التي تنشأ عنها. أو ما تعانيه خاصة الدول المتقدمة من عجز نتيجة الإضرابات العمالية التي تشل الإنتاج في النشاطات أو الصناعات التصديرية، مما يشجع على استيراد السلع البديلة للإنتاج المحلي الذي تعطل في فترة الإضرابات[1]. والاختلال العارض يتميز بزواله بمجرد اختفاء العارض لحدوثه.

وما يمكن ملاحظته إجمالا عن الاختلال المؤقت، أنه يمس خاصة المعاملات الجارية، من خلال التغيرات التي تطرأ على الصادرات والواردات، أما العجز المؤقت الذي قد يصيب حساب رأس المال، فيكون نتيجة تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الدولية، أو التخوف من انخفاض قيمة العملة المحلية، أو ما يطلق عليها بالأموال

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف و أثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، مصر، 2000 ، ص 10.

الساخنة دون أن يقابل بتدفق داخل إلى الدولة .وبالتالي إذا حدث عجز أو فائض في المعاملات الجارية أو الرأسمالية، فإنّه ينعكس على ميزان المدفوعات، إذا لم يتم تدعيم الحسابين لبعضهما.

2. الاختلال الدائم:

هو اختلال ناتج عن أسباب تدوم لفترة زمنية طويلة، أي سنوات، لأنّه يمس الهيكل الاقتصادي، وتتطلب مكافحته إجراءات صعبة التحقيق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل. ويظهر هذا الاختلال نتيجة عامل واحد أو أكثر من العوامل التالية:

- التغيرات الدائمة في ظروف العرض والطلب الدوليين على منتجات دولة ما، وتأثيرها في توزيع الموارد بين الفروع الإنتاجية للدولة والتأثير على الهيكل الاقتصادي؛
- التغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة بارتفاع تكاليف الإنتاج الراجع إلى التأخر التكنولوجي والفني، وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تؤدي إلى خفض أسعار؛
- السلع البديلة عن السلع التي تصدرها هذه الدول. هذه الظروف تؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها؛
- قد يعود السبب إلى التغير المستمر في أذواق المستهلكين الأجانب؛
- انخفاض مستويات الإنتاج و القدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنية والمديونية لهذه الدول.

✓ **الاختلال الهيكلي:**

نجد هذا النوع في الدول النامية خاصة، وذلك لانخفاض مستويات الإنتاج فيها لقلة وتقادم أدوات الإنتاج، مما يؤدي إلى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها، ووجود بدائل لها بأسعار أقلّ، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي يجعل هذه الدول النامية تسعى إلى التوسع الاقتصادي من خلال مشاريع تنموية تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية لرفع مستوى الاستثمار، و لعدم كفاية المدخرات المتاحة له في مقابل نمو بطيء للصادرات. هذا التوسع يستمر لفترة طويلة من أجل تحقيق نتائج بزيادة القدرة الإنتاجية خاصة مع التأخر التكنولوجي والتقني يؤدي في هذه الفترة إلى حدوث عجز دائم ومزمن في ميزان المدفوعات يصعب الرجوع فيه إلى الوراء.

ومع وجود تدفقات رأسمالية كبيرة من هذه الدول نحو الخارج، سواء لسداد الواردات، أو أقساط القروض وفوائدها، أو لتغطية الخسائر الناجمة عن هذا التدهور في شروط التبادل الدولي

لمنتجاتها[1]. وعدم مقابلتها بتدفقات مالية من الأجانب للدولة، أي زيادة مديونية الدولة ونقص دائنيتها فتزداد حدة الاختلال. ويعتبر هذا النوع من الاختلال ميزة خاصة بالدول النامية لتميزها بوجود قطاعين مختلفين كلية، قطاع متقدم مرتبط بالتصدير وآخر داخلي اجتماعي تقليدي وهما مختلفين تماما حتى في الأهداف التي يسعيان إلى تحقيقها[2].

وقد يحدث فائض هيكلي في ميزان المدفوعات في الدول التي تكون صادراتها تعتمد على سلعة ضرورية، وقلما يتحول الطلب عليها مثلا حالة الدول البترولية، حيث في سنة 2004 تعدت أسعار النفط 40 دولار للبرميل الواحد، حققت معه الدول البترولية فائضا في موازين مدفوعاتها.

✓ **الاختلال الدوري[3]:**

هو اختلال ناشئ عن التناوب بين الرواج والكساد أو التقلبات الدورية للحالة الاقتصادية للدول الرأسمالية بين حالة انكماش وما تتميز به من انخفاض في الدخول، في الأسعار وانتشار البطالة وانخفاض في الواردات يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات أو أكثر بتحقيق فائض. وبين حالة تضخم يزيد معها الإنتاج، الأسعار، الواردات وتنقص الصادرات، فتنعكس بعجز في ميزان المدفوعات. هذا التناوب بين الفائض والعجز تختلف مدته من بلد لآخر لاختلاف الهياكل الاقتصادية فيما بينها من خلال مرونة العرض والطلب لصادراتها وارداتها مع الدخول والأسعار، ويعالج غالبا هذا النوع بإتباع سياسات مالية ومصرفية نقدية مناسبة. وقد حاول صندوق النقد الدولي إعطاء تعريف شامل للاختلال الدائم يضم كل الحالات: "الاختلال الدائم هو الاختلال غير الآيل للتصحيح في فترة زمنية معقولة من خلال مقادير تؤثر أي أن هذا الاختلال لا يمكن على الطلب الكلي بدون زيادة في البطالة ولا في التضخم"[4]؛ معالجته من حسابات التسوية لنفاذها في حالة العجز، وعدم القدرة على الاقتراض لضعف المركز المالي. أو يؤدي إلى حدوث تراكم للاحتياطات فوق خط الأمان في حالة تحقيق فائض. ومعالجة هذا الاختلال ترتكز في العمل على الطلب وإعادة توظيف عناصر الإنتاج بنقلها إلى القطاعات التي تتميز بالنشاط وتلبي الطلب، والعمل على زيادة القدرة التنافسية للدولة والقدرة الإنتاجية بإتباع أساليب إنتاجية حديثة مع مراعاة الحالة الإقراضية أو الاقتراضية للدولة. وهو صعب التحقيق لأنّه مرتكز في الهيكل الاقتصادي، لهذا تحاول الدول كبحه في أول الأمر باستعمال الرقابة على المعاملات الخارجية.

---

[1] عبد الرحمن أحمد يسري، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998 ، ص192.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، (2010-2002)، ص121.

[3] محمد عبد العزيز عجيمية، **الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق**، بدون دار نشر، دون سنة، ص 51.

[4] Raymond BERTRAND, Economie financière internationale, presse universitaire de France, 1971, p107.

لكن أنواع الاختلال لا تقتصر عما سبق، وإنّما توجد أنواع أخرى:

- ✓ **الاختلال المتصل بالأسعار**[1] : وهو اختلال ناتج عن الاختلافات الموجودة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية وعلاقتها بقيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، وفي هذا المجال نميز بين الحالات التالية للاختلال:
  - ➢ ارتفاع الأسعار الداخلية أو انخفاضها عن مستوى الأسعار الخارجية دون أن يرافقها تعديل في سعر الصرف بما يلائم هذا التغير، تصبح معه العملة مقومة بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية. ما يؤدي إلى حدوث اختلال؛
  - ➢ انخفاض الأسعار الخارجية مع بقاء الأسعار المحلية على حالها، فيؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للدولة لارتفاع أسعار صادراتها، وبالتالي انخفاض حجمها؛
  - ➢ عدم تغير الأسعار الداخلية وبقائها مرتفعة مقارنة مع أسعار السلع الدولية، مما يؤدي إلى نقص الطلب على صادرات الدولة وحدوث عجز في ميزان المدفوعات سواء في حالة خفض قيمة العملة الأجنبية دون أن تقابلها سياسة مماثلة في الداخل بخفض قيمة عملتها، أو في حالة رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف دون تغيير في الأسعار بما يتلاءم مع هذا الرفع. ويتم معالجة هذا الاختلال بتعديلات على مستوى سعر الصرف بإيجاد علاقة تناسبية بين الأسعار الداخلية والخارجية.
- ✓ **الاختلال النقدي**[2]: ويحدث في حالة ما إذا أصرت الدولة على الاحتفاظ بمستوى سعر الصرف على الرغم من انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية في السوق، فإن هذا السعر آجلا أو عاجلا سيسفر عن الاختلال.
- ✓ **الاختلال الإتجاهي** :هو اختلال ينعكس على حالة ميزان المدفوعات، ويمس بشكل خاص العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل نتيجة النمو الطويل الأجل للاقتصاد الوطني، وبناء طاقات وقوى إنتاجية، والانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو والتطور.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى إمكانية أن يبدأ الاختلال بنوع معين، مثلا الاختلال العارض، وإذا لم يتم معالجته في أسرع وقت ممكن، فإن تكراره أو استمراره يمكن أن يحوله إلى نوع آخر من الاختلال يصعب معالجته كالاختلال الهيكلي.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، مرجع سابق، ص ص53-54.

[2] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 100.

المطلب الثالث: أسباب وطرق تصحيح الاختلال ميزان المدفوعات:

أولا/ أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

قد يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم سواء كانت متقدمة أو نامية إذا لم تتبع سياسة نقدية منضبطة تأخذ باعتبار متطلبات التوازن بين التيار السلعي والنقدي، حيث تفرض في عرض النقد، الأمر الذي يؤدي إلي ارتفاع الأسعار، وبالتالي عجز في ميزان المدفوعات، إلا أن إمكانية التصحيح تختلف في درجة سهولتها على نوع الاختلال، هل هو موسمي عارض وبالتالي لا يشكل مشكلة حقيقة، أما الاختلال فهو متعلق بخصائص البنيوية والذي يعكس اختلالا في الهيكل الإنتاجي وهذا الذي يمثل معاظمة حقيقة في الاقتصاد، وتجدر الاتجاه إلى أن هذا الاختلال الهيكلي متعلق بالبلدان النامية. وفيما يلي أسباب الاختلال:

أ. التغير في الدخل النقدي:

وهذا التغير في الدخل يحدث مستقلا في دولة أو أكثر، وقد يكون تغيرا تضخميا يؤدي إلى زيادة الدخل أو تغيرا انكماشيا يؤدي إلى نقص الدخل، ومن الطبيعي أن لا يفهم للتغير الانكماشي كونه يؤدي إلى نقص الواردات وبالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات، أما التغير التضخمي يحدث عندما يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات عند الأسعار الجارية على الإنتاج الكلي مضاف إليه قدر عادي من واردات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وعادة ما يصاحب ذلك زيادة في عرض النقود، فزيادة النقود بمعدل أسرع من معدل الإنتاج المحلي الحقيقي يؤدي إلى ظهور التضخم ومن ثم زيادة عجز ميزان المدفوعات[1]، أو قد يحدث عن طريق الإنفاق من خلال استخدام النقود المكتنزة، وعادة ما يصاحب ذلك ارتفاع في الأسعار مما يترتب على ذلك اختلاف في الأسعار النسبية حيث أن أسعار السلع المختلفة لن ترتفع بنفس النسبة، ويتوقف خطورة التضخم في ميزان المدفوعات على مدى اعتماد الدولة على التجارة الخارجية[2]، وتجدر بالإشارة هنا إلى التفرقة بين التضخم الناتج عن زيادة الطلب الذي تتم معالجته عن طريق ضغط الطلب النقدي بهدف التأثير على الدخل القومي ،وبين التضخم الناتج عن زيادة الأجور والذي يتم القضاء عليه من خلال سياسة الأسعار، وبصفة خاصة تقييد الأجور ومنعها من الارتفاع، فالتضخم الإنفاقي هو زيادة في الطلب عن الإنتاج المتاح المحلي وبالتالي زيادة في الواردات ونقص في الصادرات وعجز مستمر في ميزان المدفوعات، ويحدث بسبب وجود الحروب والإنفاق عليها أو قد يحدث نتيجة محاولة الحكومة المحافظة على مستوى استهلاك واستثمار عند مستوى أعلى من إمكانياتها، أو عند محاولة زيادة مستوى الاستثمار عن مستوى الادخار المحلي بعد إضافة رؤوس الأموال المتدفقة للداخل، وأخيرا يحدث التضخم الإنفاقي عندما يفشل البنك المركزي في أن يوقف رغبة المستهلكين والمنتجين في زيادة الاقتراض.

ب. الدورات الاقتصادية وميزان المدفوعات:

[1] Kindle Breger ,P.K and Herrick,Economic Development ,Third Edition ,Mchill ,Inc.,Tokyo,1977, P 207.

[2] سامي خليل، **الإقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص922_925.

لنفترض أن العالم يمر بمرحلة من الرخاء أدت إلى حدوث زيادة في دخول جميع الدول، فإن هذا الأمر سوف يؤدي إلى زيادة واردات كل الدول وأيضا زيادة في صادراتها، ويحدث العكس في حالة الكساد، وما نريد قوله أن في الواقع لا يحدث هذا التطابق في الزمن، فالكساد يبدأ في دولة ثم بعد فترة ينتقل للدولة الأخرى كما أن دول العالم ليست على درجة واحدة من الأهمية الاقتصادية فعندما حدث الكساد في الولايات المتحدة الأمريكية وانخفض دخلها للنصف أدى ذلك إلى هبوط في الواردات والاستثمارات الخارجية، مما أثر ذلك على الدول التي كانت تتعامل معها بعجز كبير في موازين مدفوعاتها.

ونستخلص مما سبق أن اختلال ميزان المدفوعات الناتجة عن حدوث الدورات الاقتصادية يتوقف على الميل للاستيراد في الدولة، فكلما كان الميل للاستيراد في الدولة منخفضا عن متوسط الميل للاستيراد للدولة الأخرى، فإن واردات هذه الدولة سوف تهبط بأقل من هبوط صادراتها في حالة الكساد، أما في حالة الرخاء فإن هذه الواردات سوف تزداد بنسبة أقل، أي كان الأمر فالقانون الذي يحكم هذه المسألة هو قانون النمو المتفاوت الساري المفعول بدرجات متفاوتة منذ مطلع القرن العشرين في الرأسمالية العالمية[1].

ت. التغيرات الهيكلية:

تعتبر التغيرات الهيكلية من الأسباب الرئيسية لاختلال ميزان المدفوعات، ويمكننا التفرقة بين الاختلالات الهيكلية القصيرة ويحدث ذلك بالنسبة للسلع والخدمات، والاختلالات الهيكلية الطويلة وتلحق بعناصر الإنتاج ونكون بصدد اختلال هيكلي بالنسبة للسلع والخدمات إذا حدث تغير في ظروف العرض والطلب[2].

1. التغير في ظروف العرض والطلب:

يحدث التغير في ظروف العرض نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الصناعة، أو نتيجة لظهور اختراع جديد أو تحسين وسائل الإنتاج. فاستنزاف مناجم الفحم الهامة في إنجلترا وصعوبة استخراجه جعل انجلترا تتحول من دولة مصدرة للفحم إلى دولة مستوردة له، ويحدث التغير في الطلب عندما تتغير الأذواق سواء التغير في صالح السلعة أو في غير صالحها، فإن حدوث مثل هذه التغيرات يؤدي إلى تأثير كبير في الأسعار النسبية للصادرات والواردات الدولة التي حدث بها التغيرات مما يؤدي إلى تغير معدل التبادل الدولي لها.

فلو كانت دولة تعتمد في صادراتها على السلع الأولية في حين أغلب وارداتها من السلع الصناعية، وحدث أن ارتفعت أسعار السلع الصناعية فإن معدل التبادل الدولي يصبح في غير صالحها. العالمي مما أثر على صادرات الدول المصدرة للفحم وكذلك على صادرات الدول المنتجة للبترول.

[1] أحمد حشيش، مرجع سابق ذكره، ص108.

[2] أحمد حشيش، مرجع سابق ذكره، ص 106.

2. اختلال هيكلي على مستوى عناصر الإنتاج:

ونكون بصدد اختلال هيكلي على مستوى عناصر الإنتاج إذا كان أسعار عناصر الإنتاج لا تعبر عن الوفرة النسبية لهذه العناصر بالدولة ،فإذا حدث أن خصصت الدولة في إنتاج سلعة تستخدم بها عناصر الإنتاج متوفرة بها نسبيا، يعتبر ذلك إساءة في استخدام عناصر الإنتاج، وعليه وإن كان ميزان المدفوعات متوازن، فإن ذلك سوف يظهر في الاقتصاد الداخلي على شكل بطالة لبعض عناصر الإنتاج وهو ما يعرف بالبطالة الهيكلية[1] .

3. معدل تدفق رؤوس الأموال:

إن زيادة تدفق الأموال داخل دولة ما سوف يؤدي إلى زيادة صادرات السندات، وبالتالي حدوث فائض في ميزان مدفوعاتها، بينما الدولة المستثمرة أو المقرضة فإنها تحتاج إلى العمل على تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها نتيجة للاختلال الذي ترتب على استيراد السندات.

4. تقلبات سعر الصرف:

إن أي تغير ناتج عن آلية السوق أو قرار حكومي في سعر الصرف، ينعكس فورا على وضعية ميزان المدفوعات،فأسعار الصادرات والواردات تتغير حسب قيمة العملة الوطنية، وبالتالي تتأثر كمية الصادرات والواردات وأيضا مدى تدفق رؤوس الأموال، فعند انخفاض سعر الصرف لبلد ما يزيد حجم صادراتها ويقل الطلب المحلي على الواردات الأجنبية، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل، أدى ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وإذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقاتها بالأثمان في الخارج أدى ذلك إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات[2].

5. الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

يتأثر ميزان المدفوعات بالصراعات السياسية والعسكرية في بلد ما، حيث تحتم عليها توجيه مواردها الاقتصادية والبشرية والمالية والإنتاجية، إلى الإنفاق الغير مدني مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج والتصدير وزيادة الواردات والديون الخارجي وهروب القوى العاملة الماهرة وكذلك هروب رؤوس الأموال المعدة للاستثمار، مما يؤدي إلى خلل كبير في ميزان المدفوعات. ويعتقد الباحث أن الدورات الاقتصادية وما ترتب عليها من تشوهات بنيوية انسحبت على العرض والطلب وتدفق رؤوس الأموال وتقلبات أسعار الصرف، وما نجم عنها من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعود في الأساس إلى عدم استخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ،وكذالك العلاقات الاقتصادية الغير سوية، ويضاف لذلك عدم قدرت البلدان النامية على إقامة تكتلات اقتصادية(مالية ونقدية وتجارية) لمواجهة التحديات التي تقابلها.

[1] سامي خليل، مرجع سابق ذكره، ص 962_ 967.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص109.

ثانيا/ طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك عدة طرق تتسبب في اختلال ميزان المدفوعات وهي كالتالي[1]:

✓ **التعديل الآلي لميزان المدفوعات:**

إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات، وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف فإن ميزان المدفوعات يعتدل تلقائيا. ولتوضيح عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات نفرض أن ميزان المدفوعات يعاني من عجز، وذلك لأن المدفوعات التلقائية أكبر من المسلمات التلقائية، وبسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي، حيث يميل سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى إلى الانخفاض، وبالتالي تصبح السلع أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين.

✓ **التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات:**

إن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي لقطر ما، فتغير إحداها يؤدي تغير الآخر، فإن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات من الخارج وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات. وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين. فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات، فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية، وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني في القوة. الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية[2].

✓ **إتباع مجموعة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية:**

إن إتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يؤثر على حجم الإنفاق والدخل القومي، وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات، فعلى سبيل المثال تكون السياسة الانكماشية ملائمة إذا كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الداخل ولديها عجز في ميزان مدفوعاتها وبالتالي فإن إتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد من السلع والخدمات، وهذا بدوره يخفض الواردات ويشجع الصادرات ويمنع التضخم مما يترك آثاره على ميزان المدفوعات، ويتم تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بهدف تصحيح ومعالجة الاختلال والعجز في ميزان المدفوعات من خلال ما يلي[3]:

أ. **السياسة المالية:** عن طريق:

- زيادة الضرائب؛
- تخفيض الإنفاق الحكومي؛
- تشجيع الادخار؛

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص22.

[2] مويي سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] شقيري نوري موسى وآخرون ، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ،2012 ، ص210.

ب. السياسة النقدية: عن طريق:

- عمليات السوق المفتوحة؛
- الأسعار العليا للفائدة؛
- المتطلبات العليا للاحتياطي؛
- الأسعار العليا لسعر الخصم وإعادة الخصم؛

المبحث الثالث: آلية عمل ميزان المدفوعات ومحدداته في الجزائر

إن الأهمية البالغة لميزان المدفوعات تدفع بالدول إلى إعطائه مكانة كبيرة، كيف لا وهو يعد أساس التوازن الخارجي الذي تسعى دائما لتحقيقه، كما تحاول في كل مرة البحث في محدداته، وذلك بغية محاولة ضبط سيرورته وفق ما يخدم المصالح المحلية.

المطلب الأول: آلية عمل ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات المعتمد من العناصر التالية:

الجدول رقم 01: مكونات ميزان المدفوعات

	المدين	الدائن
الرصيد الخارجي الجاري		
الميزان التجاري		
الصادرات		
المحروقات		
أخرى		
الواردات		
الخدمات		
ميزان رأس المال		
الاستثمارات الأجنبية المباشرة		
الديون —خدمة الدين		
– الدين		
صافي السهو والخطأ		
رصيد ميزان المدفوعات		
حسابات التسوية		
الاحتياطيات		
الخام		
الذهب		

في حالة ما إذا كان الميزان التجاري موجب أي (الصادرات–الواردات) موجب، معناه أن الميزان الجاري يكون موجب حيث يكون حساب رأس المال موجب، هذا يؤدي إلى أن الرصيد الإجمالي يكون موجب يعني ذلك أن الاحتياطيات ترتفع.

أما إذا كان الميزان التجاري سالب، في حالة الجزائر نتيجة أن أسعار البترول انخفضت في ظل عدم وجود ضغط كبير على الواردات، نحدد ميزان رأس المال إذا كان موجب حيث إذا كان يغطي تكون موجبة، أي الرصيد الإجمالي موجب وإذا كان لا يغطي معناه تكون سالبة، حيث نلجأ إلى الاحتياطات حيث إذا لم تكفي هذه الأخيرة نلجأ إلى الدين الذي يخلق لنا خدمات دين فيما بعد.

عندما نقول أن الصادرات لم تغطي الواردات معناه حدوث عجز، مثلا دولة الجزائر يتحكم فيها سعر البترول حيث إذا نقصت الصادرات ينخفض السعر، في هذه الحالة لحدوث التوازن يجب أن تنخفض الواردات لان الدخل منخفض، لكن نتيجة أن الميل الجزائري للاستيراد كبير لم تتمكن الدولة من تخفيض الواردات.

إذا حدث عجز يمكن جلب الأموال من ميزان رأس المال لكن لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تضطر الدولة للحصول على دين لكن هذا الحل يخلق في المستقبل مشاكل مع خدمة الدين.

- ✓ تعتبر الصادرات متغير خارجي تتحدد قيمتها خارج النموذج أي تتوقف على مستويات الدخل في الخارج وعلى أسعار الصرف، معنى ذلك في الخارج أنه إذا وجدت أموال يتم البيع وفي غيابها لا يتم البيع، حيث في حالة الجزائر أهم محدد هو سعر البترول لأن الكمية محددة من طرف منظمة الأوبك
- ✓ بينما تشكل الواردات متغيرا داخليا تتحدد قيمتها داخل النموذج وذلك لارتباطها بالداخل وعليه يمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$M = mY + M_0$$

$$X = X_0$$

حيث:

m: الميل الحدي للواردات

M_0 :الواردات المستقلة عن الدخل

X_0: الصادرات المستقلة

من خلال المعادلة نجد أن الواردات ترتبط بالدخل والصادرات تكون مستقلة.

- ✓ من هنا نقول أنه لا يكون من مصلحة الدولة الاحتفاظ بأي زيادة في ميزان المدفوعات في شكل جامد، ولا بد لها من التخلص منه ويكون بزيادة احتياطات السلطات النقدية من الذهب النقدي باستيراده من الخارج، أو بزيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل، أو القيام بتسديد ما عليها من قروض اتجاه صندوق النقد الدول وزيادة احتياطاتها الأجنبية لديه.
- ✓ وسواء في حالة العجز أو الفائض يمكن للدولة أن تستعمل نوع واحد من الاحتياطات فقط أو تقوم بمزيج منها وذلك حسب الضرورة، لكن اعتماد الدولة على هذه الاحتياطات في التسوية المحاسبية لميزان المدفوعات يكون بصفة مؤقتة، لأن هذه الاحتياطات لها محدوديتها والاستمرار في الاختلال دون معالجة سريعة يؤدي إلى استنزاف أرصدتها من الذهب والعملات الأجنبية، بالإضافة إلى أن اعتمادها على الاقتراض يكون له كذلك محدودية، لأن الدولة سوف تتوقف عن تقديم هذه القروض لنقص ثقتها في قدرة الوفاء في هذه القروض من قبل الدولة العاجزة، ويؤدي إلى بلوغ مديونية الدولة حدا لا تجد فيه من يقدم لها قروضا إضافية كما أن الدولة نفسها تحرص على أن توقف مديونيتها عند المستوى الذي تستطيع معه أن تقوم بالتسديد.

المطلب الثاني: محددات ميزان المدفوعات في الجزائر

يعتمد الاقتصاد الجزائري في تعاملاته الخارجية بشدة على صادرات المواد الأولية، في المقابل فإنها تعاني من آلة إنتاجية غير مرنة وغير فعالة ولتلك الاعتبارات فان:

- بالنسبة للميزان التجاري الذي يعد الركيزة الأساسية للتعاملات الخارجية فإن الصادرات الجزائرية باعتبارها دور مصدر للنفط تعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات، هذه الإيرادات التي تتحدد كأي سلعة جزئية بالسعر*الكمية، هذه الكمية التي هي محددة من طرف منظمة الأوبك لذلك يبقى السعر هو الذي تتحدد قيمته في سوق نفطية عالمية فيها صراعات كبيرة.

لذلك نقترح أن سعر البترول هو محدد رئيسي من محددات ميزان المدفوعات في الجزائر.

- بما أن الجزائر آلتها الإنتاجية غير مرنة أي أنها لا تنتج جميع المواد وهي بحاجة إلى الاستيراد لذلك فإن اعتماد الجزائر على الخارج لتغطية احتياجاتها أو الطلب المحلي كبيرة جدا، هذا الطلب الذي يزداد بزيادة الدخل.
- الجزائر خلال مسارها التنموي اعتمدت في مرحلة من المراحل في نهاية السبعينات على المديونية الخارجية، هذه المديونية التي شكلت عبئ كبير نتيجة ارتفاع خدمات الدين

من هنا نقول أنه تم اقتراح مجموعة من المحددات التي يمكن أن تحدد مسار التوازن الخارجي في الجزائر التي تتمثل في:

- أسعار البترول وذلك باعتبار السيطرة شبه التامة لقطاع المحروقات على حصيلة الصادرات في ظل تحدد الكمية مسبقا من طرف أوبك.
- الميل المتوسط للاستيراد حيث تقر النظرية الاقتصادية بارتفاعه مع ارتفاع مستوى الناتج والدخل وهو ما يؤثر عكسيا على رصيد ميزان المدفوعات.
- خدمة الدين الخارجي حيث نعتقد أن البرامج التنموية المعتمدة للجزائر خلال فترة السبعينات ونهاية الثمانينات كان لها انعكاسات في تمويل العجز عن طريق الاقتراض الخارجي في ظل عدم كفاية المدخرات المحلية، مما أدى إلى أزمة مديونية كبيرة كان لها تأثير على ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل:

إن ميزان المدفوعات يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية ، فهو يبن صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، إذا كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية، فإن التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي. فوجود التبادل الدولي بين مختلف الشعوب والدول شيء ضروري تفرضه متطلبات حياة الدولة بشتى مكوناتها وخاصة الاقتصادية منها وعليه فإن الدول تلجأ لتنظيم اقتصادها الداخلي وتحاول إيجاد السياسات التجارية الملائمة للحد من نزيف ثرواتها وهذا من خلال التحكم في تدفق مختلف الصادرات والواردات التي يمكن قياسها بمؤشرات تستنبطها من ميزان المدفوعات الذي يظهر المركز المالي للدولة اتجاه بقية العالم.

وعليه فقد توصلنا في هذا الفصل إلى معرفة بعض المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات، والمكونات التي يشملها، وكذا العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه ومعنى التوازن والاختلال فيه من خلال معرفة أسبابه وأنواعه وطرق تصحيحه.

كما تم اقتراح مجموعة من المحددات التي يمكن أن تحدد مسار التوازن الخارجي في الجزائر التي تتمثل في:

- أسعار البترول وذلك باعتبار السيطرة شبه التامة لقطاع المحروقات على حصيلة الصادرات في ظل تحدد الكمية مسبقا من طرف أوبك.
- الميل المتوسط للاستيراد حيث تقر النظرية الاقتصادية بارتفاعه مع ارتفاع مستوى الناتج والدخل وهو ما يؤثر عكسيا على رصيد ميزان المدفوعات.
- خدمة الدين الخارجي حيث نعتقد أن البرامج التنموية المعتمدة للجزائر خلال فترة السبعينات ونهاية الثمانينات كان لها انعكاسات في تمويل العجز عن طريق الاقتراض الخارجي في ظل عدم كفاية المدخرات المحلية، مما أدى إلى أزمة مديونية كبيرة كان لها تأثير على ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني:

محددات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2020

تمهيد:

إن النتائج المُتوصل إليها في الجانب النظري من هذه الدراسة (دراسة الوقائع) أظهرت التركيز على أسعار البترول والميل المتوسط للاستيراد وخدمة الدين كأهم محددات سيرورة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

انطلاقا مما سبق وبغرض إضفاء مزيد من الدقة لما جاء في الجانب النظري، نستعين بأدوات القياس الاقتصادي التي بإمكانها تحديد حجم التأثير الذي تمارسه المتغيرات المفسرة على سيرورة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وذلك باحتساب المرونات انطلاقا من النماذج الانحدارية التي تتلاءم مع النظرية الاقتصادية والواقع العملي وتتوافق مع الاختبارات الإحصائية، وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل.

استنادا إلى الإطار النظري والجانب التحليلي التي تناولت ظاهرة التوازن الخارجي، سنحاول من خلال هذا الفصل إجراء النمذجة القياسية لسيرورة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2020)، ومن ثمة محاولة تحديد أفضل نموذج والذي يتلاءم والنظرية الاقتصادية، ويكون متوافقا مع الاختبارات الإحصائية.

المبحث الأول: تقدير دالة ميزان المدفوعات باستخدام نموذج رياضي معدّل:

انطلاقا مما سبق التطرق إليه عند تناول موضوع التوازن الخارجي، فإنه يمكن تحديد كل من أسعار البترول ودرجة الانفتاح الخارجي على الواردات (الميل المتوسط للاستيراد) وخدمات الديون كمتغيرات مفسرة لأرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر، ونتيجة لكون هذه الأرصدة تأخذ قيما سالبة في بعض مراحل هذه الدراسة فإنه من غير الممكن استخدام نموذج لوغاريتمي،لذلك نقترح الصيغة الرياضية المعدّلة التالية*:

$$e^{BPt} = A\ Poil_t^{\beta_1} m_t^{\beta_2} Idet_t^{\beta_3} \varepsilon_t \ \ldots(1)$$

باستخدام الصيغة (1) فإن تغير e^{BPt} سيكون ضمن مجال تعريف $]-\infty, +\infty[$ ويكون عندها:

- $e^{BPt} = 1$: معناه تسجيل توازن في الميزان الكلي (لا فائض ولا عجز).
- $e^{BPt} > 1$: معناه تسجيل فائض في الميزان الكلي.
- $1 > e^{BPt} > 0$: معناه تسجيل عجز في الميزان الكلي.

وبغية تفسير المرونات وفق المعادلة (1) وبافتراض أخذ المعلمة $\beta_1 = 18$ فإنه بتغير x_1 (سعر البترول) بـ 1% فإن المتغير التابع (e^{BPt}) سيتغير بـ 18% في ظل افتراض ثبات بقية المتغيرات المستقلة، وبالرجوع إلى القواعد الرياضية فإن ذلك يعني:

بافتراض تغير سعر البترول بـ 1%فسيكون في هذه الحالة: $e^{B_{t+1}} = 1.18\ e^{BP_t}$،وبإدخال اللوغاريتم النيبيري على طرفي المعادلة فيكون: $BP_{t+1} = \ln(1.18) + BP_t$، وعليه فإن:

$$\Delta BP = \ln(1 + \beta_x)$$

مما يعني أن أي تغير في سعر البترول بـ 1% سيؤدي إلى تغير ميزان المدفوعات بالمقدار $\mathrm{Ln}(1 + \beta_x)$.

وبغرض التأكد من المرونة السابقة نستخدم الصيغة التالية:

$$BP_{t+1} = \ln\left[\left(1 + \frac{e^{BP_{t+1}} - e^{BP_t}}{e^{BP_t}}\right) e^{BP_t}\right]$$

ويكون: $BP_{t+1} = \ln\left[\left(1 + \frac{(1+\beta_x)\, e^{BP\,t} - e^{BP_t}}{e^{BP_t}}\right) e^{BP_t}\right] = \ln(\, e^{BP_t}(1 + \beta_x))$

وعليه فإن: $\Delta BP = \ln(1 + \beta_x)$

* – الصيغة الرياضية مقترحة من طرف الطالبتين، مع تقديم صيغة لتفسير المرونات.

ومن أجل تقدير النموذج (1) نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغيرات المدرجة، والتي تخص الاقتصاد الجزائري للفترة 1990- 2020، حيث يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

-BP_t: تمثل تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، والقيم مأخوذة بالمليار دولار جاري (بحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات).

-A: الحد الثابت، والذي يعبر عن مركز الاقتصاد المحلي أمام التبادل الخارجي في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج.

- $Poil_t$: تمثل سعر البرميل من النفط مقيما بالدولار الجاري (بحسب تقديرات أوبك).

-m_t: تمثل الميل المتوسط للاستيراد، والذي يتشكل من قسمة الواردات على الناتج المحلي الخام، والقيمتين مأخوذتين بالأسعار الثابتة لسنة 1980 (تقديرات البنك الدولي).

- Idet: تمثل خدمات الديون الخارجية مقيمة بالمليار دولار جاري (تقديرات البنك الدولي).

وبإجراء التحويلة اللوغاريتمية على النموذج رقم (1)، نحصل على الشكل الخطي وذلك لتسهيل عملية النمذجة، ويكون لدينا: $BP_t = Ln\ A + \beta_1 Ln\ Poil_t + \beta_2 m_t + \beta_3\ Ln\ Idet_t + \varepsilon_t$..... (2)

وبتقدير النموذج (02) وباستخدام برنامجEviews10نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم 02: تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الرياضي المعدَل للفترة: 1990-2020.

Dependent Variable: BP
Method: Least Squares
Date: 05/18/22 Time: 10:02
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-194.7915	26.98862	-7.217540	0.0000
LNPOIL	29.63158	3.466498	8.547986	0.0000
LNM	-50.97481	10.69213	-4.767510	0.0001
LNIDET	9.026021	1.456977	6.195033	0.0000

R-squared	0.834502	Mean dependent var	1.351893
Adjusted R-squared	0.813815	S.D. dependent var	15.82441
S.E. of regression	6.828101	Akaike info criterion	6.811534
Sum squared resid	1118.951	Schwarz criterion	7.001849
Log likelihood	-91.36147	Hannan-Quinn criter.	6.869715
F-statistic	40.33898	Durbin-Watson stat	2.044994
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم:01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق معنوية جميع المعاملات حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2=0.8345 وباستخدام اختبار فيشر لتحديد مدى معنوية هذه الإحصائية نلاحظ أن نلاحظ بأن القيمة الفعلية F_c= 40.33 وبمقارنتها بالقيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%نجد: Prob(F-statistic) =0.0000، بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5%، وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

وعلى مستوى اختبار دربين واتسون، نلاحظ بأنd_c= 2.04 وبمقارنتها بالقيمة الجدولية d_l=1.18، d_u= 1.65 عند مستوى معنوية 5%، مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول.

$$BP_t = -194.79 + 29.63\ Ln\ poil_t - 50.97\ Ln\ m_t + 9.02 Ln\ idet$$

(-7.21) (8.54) (-4.76) (6.19) R^2= 0.8345 $\bar{R}^2$= 0.8138

F= 40.33 DW= 2.044

التقييم الاقتصادي للنموذج:

اقتصاديا تبدو الصيغة الدالية للنموذج كذلك موفقة، ويدعم هذا التوجه:

-إشارة الحد الثابت الموجبة: LnA=194.79 والتي تشير إلى ضعف مركز الجزائر أمام التبادل الخارجي.

- إشارة معلمة أسعار البترول الموجبة والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية من حيث أنه داعم لزيادة حصيلة الصادرات، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 29.63بما يعني أن أي زيادة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية بمقدار1%مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان الكلي بمقدار:

$\Delta BP = \ln(1 + \beta_x) = \ln(1 + 0.2963) = 0.2595$، أي بحوالي 259.95مليون دولار.

- إشارة معلمة الميل المتوسط للاستيراد السالبة والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية من حيث أنه داعم للتخفيض من رصيد الميزان الجاري، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -50.97بما يعني أن أي زيادة في الميل المتوسط للاستيراد بمقدار 1%مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان الكلي بمقدار:

$\Delta BP = \ln(1 + \beta_x) = \ln(1 - 0.5097) = -0.4119$أي بحوالي 411.9مليون دولار.

-فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2فإنه يشير بأن 83.45%من التغيرات الحاصلة في الميزان الكلي مفسرة من طرف أسعار البترول والميل المتوسط للواردات ويوزع الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

المبحث الثاني: تقدير دالة ميزان المدفوعات باستخدام النموذج الخطي:

سنحاول نمذجة العلاقة بين التوازن الخارجي والمتغيرات المستقلة (أسعار البترول، الميل المتوسط للاستيراد وخدمات الديون) وذلك باستخدام الصيغة الخطية التالية:

$$BP_t = A + \beta_1 Poil_t + \beta_2 m_t + \beta_3 Idet_t + \varepsilon_t \ldots(1)$$

وبتقدير النموذج (01) وباستخدام برنامجEviews10نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم 03: تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي للفترة: 1990-2020.

Dependent Variable: BP
Method: Least Squares
Date: 05/18/22 Time: 10:28
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.75663	10.30789	2.401716	0.0244
POIL	0.588837	0.080963	7.272930	0.0000
M	-268.3598	48.93660	-5.483826	0.0000
IDET	1.673811	0.588044	2.846403	0.0089

R-squared	0.719256	Mean dependent var	1.351893
Adjusted R-squared	0.684163	S.D. dependent var	15.82441
S.E. of regression	8.893215	Akaike info criterion	7.340018
Sum squared resid	1898.142	Schwarz criterion	7.530333
Log likelihood	-98.76025	Hannan-Quinn criter.	7.398199
F-statistic	20.49573	Durbin-Watson stat	0.972648
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم:01.

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أخذ خدمة الدين الخارجي 3 لقيمة موجبة مما يتعارض والنظرية الاقتصادية،وهو الأمر الذي يستوجب علينا التعديل لمواصلة التقييمات الإحصائية والاقتصادية وذلك كما يلي:

إن رفض النموذج السابق نتيجة عدم اقتصادية معلمة الدين الخارجي يدفع باتجاه تعديل الصيغة (1) إلى الصيغة الخطية التالية:

$BP_t = A + \beta_1 Poil_t + \beta_2 m_t + \varepsilon_t \ldots(2)$ وبتقدير النموذج (02) وباستخدام برنامجEviews10نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم 04: تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي بعد حذف متغيرة خدمة الدين الخارجي.

Dependent Variable: BP
Method: Least Squares
Date: 05/18/22 Time: 10:36
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	43.13597	8.689923	4.963907	0.0000
POIL	0.542522	0.085409	6.352067	0.0000
M	-306.3049	50.34779	-6.083781	0.0000

R-squared	0.611011	Mean dependent var	1.254935
Adjusted R-squared	0.583226	S.D. dependent var	15.01627
S.E. of regression	9.694213	Akaike info criterion	7.472701
Sum squared resid	2631.377	Schwarz criterion	7.611474
Log likelihood	-112.8269	Hannan-Quinn criter.	7.517937
F-statistic	21.99072	Durbin-Watson stat	0.439406
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم:01.

من خلال النموذج المقدر نلاحظ معنوية جميع المعاملات باحتمالية خطأ في التقدير لا تتجاوز 5%وهو ما يجعلها مقبولة من الناحية الإحصائية، ونلاحظ أيضا من خلال إحصائية دربن واتسون ($DW =$ 0.43)مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء، وعليه فالنموذج يحتاج إلى تعديل.

بغرض التخلص من إشكالية الارتباط الذاتي للأخطاء، وبالاستعانة بدالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية للبواقي (Residual Test – Correlogram (Q) statistics)نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم 01:دالةACF وPACF لبواقي النموذج الخطي المقدر لدالة التوازن الخارجي بعد حذف خدمة الدين.

Date: 05/18/22 Time: 10:39
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

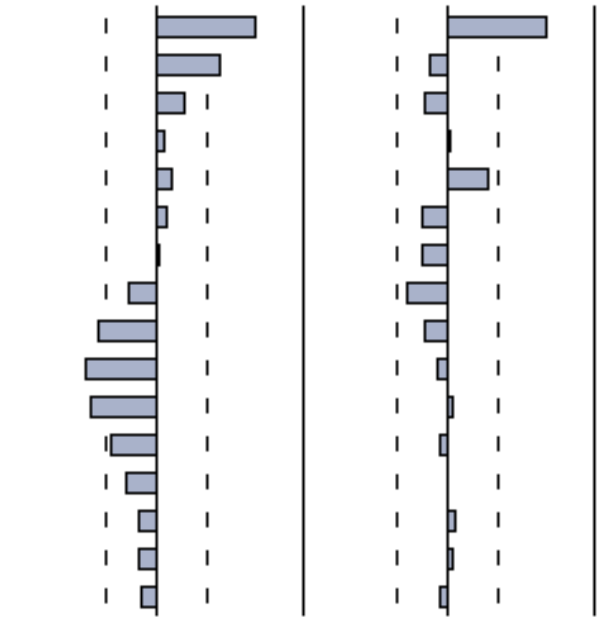

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.713	0.713	17.331	0.000
2	0.449	-0.121	24.434	0.000
3	0.194	-0.161	25.814	0.000
4	0.046	0.012	25.894	0.000
5	0.103	0.284	26.313	0.000
6	0.081	-0.177	26.578	0.000
7	0.009	-0.177	26.582	0.000
8	-0.196	-0.289	28.290	0.000
9	-0.416	-0.169	36.323	0.000
10	-0.507	-0.078	48.854	0.000
11	-0.462	0.032	59.767	0.000
12	-0.333	-0.055	65.748	0.000
13	-0.211	-0.002	68.285	0.000
14	-0.138	0.058	69.429	0.000
15	-0.119	0.038	70.340	0.000
16	-0.114	-0.052	71.231	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS 4.

نلاحظ من الشكل أن العمود الأول لكل من دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية لبواقي النموذج المقدر هو خارج مجال الثقة، وبالتالي فإن البواقي تتبع إحدى النموذجين: نموذج الانحدار الذاتي بدرجة تأخير واحدة AR(1)، أو نموذج المتوسطات المتحركة بدرجة إبطاء واحدة MA(1).

1- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام AR(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (درجة الإبطاء وحدة زمنية واحدة)، نستعين ببرنامج EVIEWS 4ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 05:تقدير النموذج الخطي لدالة التوازن الخارجي بعد حذف خدمة الدين وإضافة AR(1).

Dependent Variable: BP
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 05/18/22 Time: 10:58
Sample: 1990 2020
Included observations: 31
Convergence achieved after 14 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	0.440466	0.038066	11.57101	0.0000
M	-114.0536	33.32638	-3.422321	0.0020
AR(1)	0.929508	0.083811	11.09050	0.0000
SIGMASQ	23.16719	5.474936	4.231499	0.0002

R-squared	0.893833	Mean dependent var	1.254935
Adjusted R-squared	0.882037	S.D. dependent var	15.01627
S.E. of regression	5.157457	Akaike info criterion	6.303033
Sum squared resid	718.1828	Schwarz criterion	6.488064
Log likelihood	-93.69701	Hannan-Quinn criter.	6.363348
Durbin-Watson stat	2.006424		

Inverted AR Roots	.93

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم:01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق معنوية جميع المعاملات حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، وعلى مستوى اختبار دربين واتسون، نلاحظ بأنd_c= 2.00مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول.

2- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام MA(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج المتوسطات المتحركة من الدرجة الأولى (تأخر زمني واحد)، نستعين ببرنامج EVIEWS 10ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 06:تقدير النموذج الخطي لدالة التوازن الخارجي بعد حذف خدمة الدين وإضافة MA(1).

Dependent Variable: BP
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 05/18/22 Time: 10:42
Sample: 1990 2020
Included observations: 31
Convergence achieved after 12 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	36.80473	15.87870	2.317869	0.0286
POIL	0.511750	0.081942	6.245306	0.0000
M	-271.2778	77.45350	-3.502460	0.0017
MA(1)	0.718361	0.146875	4.890976	0.0000
SIGMASQ	45.61501	14.62278	3.119449	0.0044

R-squared	0.790963	Mean dependent var	1.254935
Adjusted R-squared	0.758803	S.D. dependent var	15.01627
S.E. of regression	7.374763	Akaike info criterion	7.004106
Sum squared resid	1414.065	Schwarz criterion	7.235394
Log likelihood	-103.5636	Hannan-Quinn criter.	7.079500
F-statistic	24.59493	Durbin-Watson stat	1.378114
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم:01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق معنوية جميع المعاملات حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، كما نلاحظ على مستوى اختبار دربين واتسون منطقة عدم التحديد.

وعلى اعتبار أن تقدير النموذج الخطي بعد حذف متغيرة خدمة الدين الخارجي لدالة التوازن الخارجي بإضافة AR(1) يحقق أفضل الاختبارات، ما يدفع باتجاه اعتباره أفضل نموذج.

بعد استكمال كافة النماذج المقترحة لتقدير لدالة التوازن الخارجي، وبعد استيفائها لكافة الاختبارات الإحصائية،نلاحظ أن معلمة أسعار البترول في النموذج الخطي أقرب إلى الواقع باعتبار تأكيد الخبراء على أن أي زيادة في سعر البترول بدولار واحد سيحسن رصيد ميزان المدفوعات بـ 500 مليون دولار، لذلك نعتمد النموذج:

$$BP_t = 0.440\ poil_t - 114.05\ m_t + 0.92\ AR(1)$$

(11.57) (-3. 42) (11.09)

R^2= 0.8938 $\bar{R}^2$=0.8820 DW= 2.00

التقييم الاقتصادي للنموذج:

اقتصاديا تبدو الصيغة الدالية للنموذج كذلك موفقة، ويدعم هذا التوجه:

- إشارة معلمة أسعار البترول الموجبة والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية من حيث أنه داعم لزيادة حصيلة الصادرات، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.44بما يعني أن أي زيادة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالميةبمقدار1 دولار للبرميل مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان الكلي بمقدار 440 مليون دولار (ما يقارب 500 مليون دولار المذكورة سابقا).

- إشارة معلمة الميل المتوسط للاستيراد السالبة والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية من حيث أنه داعم للتخفيض من رصيد الميزان الجاري، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -114.05بما يعني أن أي زيادة في الميل المتوسط للاستيراد بمقدار 0.001مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان الكلي بـ114.05 مليون دولار.

-فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2فإنه يشير بأن 89.38%من التغيرات الحاصلة في الميزان الكلي مفسرة من طرف أسعار البترول والميل المتوسط للواردات،ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

كمحصلة لما سبق فإن النتائج المحصل عليها تدفع باتجاه القول بأن التوازن الخارجي الجزائري لا يزال برغم الإصلاحات المعتمدة وبرامج الإنفاق المعتبرة رهين التغيرات الحادثة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية، في ظل عدم ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفي ظل تبني سياسة الاستيراد وبشكل مبالغ فيه لتغطية الطلب المحلي المتزايد، خصوصا مع اعتماد أصول النظرية الكينزية في الرفع من الطلب الكلي الفعال والمتزامن مع عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على مواكبة تلك الزيادة في الطلب، بالإضافة إلى الخلل الناتج عن تطبيق إستراتيجية النمو اللا متوازن والتي لم تُقدم للآلة الإنتاجية الدعم اللازم للنهوض، مما سيشكل حسب وجهة نظرنا خطورة بالغة على التوازنات الخارجية في حال تدهور أسعار البترول أو تقلص حجم الصادرات من المادة النفطية كما تشير إلى ذلك الإحصائيات الأخيرة المتعلقة بحجم الاحتياطيات المؤكدة والإنتاج مقابل حجم براميل النفط المصدرة.

إن الارتفاعات في أسعار البترول وفرت للجزائر هامش مناورة كبير استطاعت من خلاله تسديد القسم الأعظم من المديونية الخارجية، لتتقلص معها خدمات تلك الديون وهو إنجاز يُحسب للحكومة الجزائرية، لكن هذا الوضع ليس بالمستديم حيث أن أي منحى تنازلي لأسعار البترول (وهو الاحتمال الأكبر خصوصا بعد مؤشرات الانخفاض المسجلة بداية من 1014واتجاه العالم نحو مصادر طاقة جديدة يُشكل الغاز الصخري أهم تلك

المصادر) من شأنه عودة الاستدانة الخارجية من جديد وربما بحجم أكبر من السابق (لتحقيق التوازنات الداخلية) مما يستدعي تعديل السياسات الاقتصادية المتبعة ومحاولة استغلال فرصة تواجد احتياطيات صرف أجنبية كبيرة في إنعاش الاقتصاد المحلي (استثمارات في القطاعات الإنتاجية خصوصا الفلاحي والصناعي)، وهو وحده الحل الذي يحقق جباية محلية أعلى تتحقق معها التوازنات الداخلية دون اللجوء إلى العالم الخارجي وما يسببه ذلك من عودة إلى العجز المزمن لميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل الثاني:

على مستوى التوازن الخارجي وعلى الرغم من الإصلاحات المعتمدة وبرامج الإنفاق المعتبرة فقد بقي ميزان المدفوعات الجزائري رهين التغيرات الحادثة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية، في ظل عدم ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وفي ظل تبني سياسة الاستيراد وبشكل مبالغ فيه لتغطية الطلب المحلي المتزايد خصوصا مع اعتماد أصول النظرية الكينزية في الرفع من الطلب الكلي الفعال والمتزامن مع عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على مواكبة تلك الزيادة في الطلب (الخلل الذي أحدثته إستراتيجية النمو اللا متوازن)، وهو ما يعني أن الفوائض المحققة ظرفية وغير مستدامة.

وعلى العموم وبالنظر إلى الدمج الغير مناسب لنظريتي النمو اللا متوازن والنظرية الكينزية (الطلب الكلي الفعال) فقد زادت الإختلالات في الهيكل المنظومي للاقتصاد الجزائري وزاد معها الاعتماد على المصادر الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، مما يؤدي إلى القول بأن الاستقرار المحقق خلال السنوات 2000-2014 هو استقرار ظرفي سرعان ما يزول بزوال الأسباب المحدثة له.

خاتمة العامة

خاتمة عامة

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الظواهر الاقتصادية أو غيرها، إلا بعد الخوض في أصولها وجذورها والرجوع إلى إطارها الطبيعي وسياقها العام ودراسة تطوراتها عبر الزمن، بالاستعانة بأدوات منهجية علمية التي يعتمد عليها البحث العلمي وبالأخص العلوم الاقتصادية.

يعتبر ميزان المدفوعات هو البيان الفاصل لمختف العلاقات الاقتصادية بين دول العالم الخارجي والذي يعطي الصورة الواضحة لمختلف السياسات المتبعة لها، فمعرفة مختلف تفاصيل ومراحل هذا المؤشر يمكننا من تبيان جميع الحقائق التي مر بها أي اقتصاد في العالم خلال الفترة المراد دراستها، لذلك يجب البحث في محدداته. لهذا الغرض جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التي تتمحور حول المحددات التي تؤثر في ميزان المدفوعات الجزائري، حيث ولمعالجتها فقد قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، ففي الفصل الأول تناولنا الجانب النظري لميزان المدفوعات، حيث تم تقديمه تقديما أكاديميا من حيث مفهومه وأهميته، مكوناته والعوامل المؤثرة فيه، مع التعرض إلى التوازن الحسابي كنتيجة منطقية لمبدأ القيد المزدوج لكل عملية تُسجل في الميزان، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنه يستمر هذا التوازن الذي عادة ما تفتقر إليه الدول النامية، إذ ينتاب موازين مدفوعاتها اختلالات هيكلية دائمة تستمر طوال سنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة، هذا مع التطرق إلى مختلف أشكال الاختلالات الدائمة منها والمؤقتة، المرفوقة بعرض أسباب كل نوع من هذه الاختلالات، وبعدها أدرجنا طرق تصحيحها وآلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية، وفي الأخير تم عرض آلية عمل ميزان المدفوعات ومحدداته في الجزائر.

في الفصل الثاني حاولت الدراسة تبيان محددات ميزان المدفوعات الجزائري عبر دراسة قياسية تم اقتراح نموذج رياضي معدل في مبحثها الأول، ثم نموذج خطي في المبحث الثاني وذلك إثبات أو نفي العلاقات بين المحددات المقترحة وسلوك رصيد ميزان المدفوعات

- **اختبار الفرضيات:**

انطلاقا من البحث يمكن اختبار صحة الفرضيات كما يلي:

- ✓ **الفرضية الأولى**: أثبتتها الدراسة حيث يعد سعر البترول متغيرا مهما في التأثير على سيرورة ميزان المدفوعات الجزائري وذلك عبر التأثير في حصيلة الصادرات في ظل تحدد الكمية عبر اتفاقات دولية ضمن منظمة أوبك.
- ✓ **الفرضية الثانية**:أثبتتها الدراسة حيث أن الميل المتوسط للاستيراد يشكل في حقيقته متغير مثبط لارتفاعات ميزان المدفوعات، وهو ما بينته الدراسة القياسية حيث أن ميله سالب ومعنوي عند 5%.

✓ **الفرضية الثالثة:** أثبتت الدراسة عدم صحتها حيث أن خدمة الدين الخارجي كان لها تأثير محدود، وهو ما بينته الدراسة القياسية حيث تم استبعاده.

- **نتائج الدراسة:**

كمحصلة لما سبق فإن النتائج المحصل عليها تدفع باتجاه القول بأن التوازن الخارجي الجزائري لا يزال برغم الإصلاحات المعتمدة وبرامج الإنفاق المعتبرة رهين التغيرات الحادثة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية، في ظل عدم ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفي ظل تبني سياسة الإستيراد وبشكل مبالغ فيه لتغطية الطلب المحلي المتزايد، خصوصا مع اعتماد أصول النظرية الكينزية في الرفع من الطلب الكلي الفعال والمتزامن مع عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على مواكبة تلك الزيادة في الطلب، بالإضافة إلى الخلل الناتج عن تطبيق استراتيجية النمو اللامتوازن والتي لم تُقدم للآلة الإنتاجية الدعم اللازم للنهوض، مما سيشكل حسب وجهة نظرنا خطورة بالغة على التوازنات الخارجية في حال تدهور أسعار البترول أو تقلص حجم الصادرات من المادة النفطية كما تشير إلى ذلك الإحصائيات الأخيرة المتعلقة بحجم الإحتياطيات المؤكدة والإنتاج مقابل حجم براميل النفط المصدرة.

إن الإرتفاعات في أسعار البترول وفرت للجزائر هامش مناورة كبير استطاعت من خلاله تسديد القسم الأعظم من المديونية الخارجية، لتتقلص معها خدمات تلك الديون وهو إنجاز يُحسب للحكومة الجزائرية، لكن هذا الوضع ليس بالمستديم حيث أن أي منحى تنازلي لأسعار البترول (وهو الإحتمال الأكبر خصوصا بعد مؤشرات الإنخفاض المسجلة بداية من 1014 واتجاه العالم نحو مصادر طاقة جديدة يُشكل الغاز الصخري أهم تلك المصادر) من شأنه عودة الإستدانة الخارجية من جديد وربما بحجم أكبر من السابق (لتحقيق التوازنات الداخلية) مما يستدعي تعديل السياسات الإقتصادية المتبعة ومحاولة استغلال فرصة تواجد احتياطيات صرف أجنبية كبيرة في إنعاش الإقتصاد المحلي (إستثمارات في القطاعات الإنتاجية خصوصا الفلاحي والصناعي)، وهو وحده الحل الذي يحقق جباية محلية أعلى تتحقق معها التوازنات الداخلية دون اللجوء إلى العالم الخارجي وما يسببه ذلك من عودة إلى العجز المزمن لميزان المدفوعات.

- **آفاق الدراسة:**

كأي دراسة فإن هذا البحث يفتح آفاق لبحوث جديدة، حيث يمكن اقتراح المواضيع التالية:

- ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين والواقع والمأمول.
- دراسة تحليلية لسياسات استهداف الواردات في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب

- بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
- رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
- سمير فخري نعمة، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،.....
- السيد مُحَّد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- صبحي تادرس قريصة ومدحت مُحَّد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
- الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002-2010.
- عبد الرحمن أحمد يسري، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية_ التحليل الجزئي والكلي للمبادئ**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2011.
- مُحَّد عبد العزيز عجيمية، **الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق**، بدون دار نشر، دون سنة.
- محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية،2000.
- محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، دار الجامعة للنشر، مصر، 1999.

- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

❐الرسائل والأطروحات:

- حسيبة لغرازي، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، 2010-2011.
- حورية بن طرية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.
- خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وأثره على ميزان المدفوعات**، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المسيلة، 2011-2012.
- يوسف عبد الباقي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية**-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

📖 **Livres** :

- Bernard Guillochon et Annie kowecki,economie international(commerce et macroeconomie)dunod,Paris ,2009.
- Claud Dufloux, Michel Karline, La balance des paiements, Economica, Paris, 1994.
- Poul krugman , Maurice Obst feld ,Marc Melitz , Economie international , publie , par pearson Education , france , Paris , 2012.
- Raymond BERTRAND ,Economie financiere internationale ,presse universitaire de France ,1971.
- Kindle Breger ,P.K and Herrick,Economic Development ,Third Edition ,Mchill ,Inc.,Tokyo,19

الملاحق

Année	BP	Poil	$m = \frac{IMPr}{PIBr}$	IDET
	مليار دولار (جاري)	(دولار/برميل)		(مليار دولار جاري)
1990	-0,22	24,34	0,213444484	8,808
1991	1,04	21,04	0,177366316	9,172
1992	0,23	20,03	0,18224476	9,332
1993	-0,01	17,5	0,173681674	9,096
1994	-4,36	16,19	0,185949796	5,117
1995	-6,3	17,4	0,182725253	4,25
1996	-2,1	21,33	0,152183273	4,214
1997	1,16	19,62	0,154140134	4,418
1998	-1,74	13,02	0,157366662	5,131
1999	-2,38	18,12	0,155073255	5,203
2000	7,57	28,77	0,160706696	4,476
2001	6,19	24,74	0,17297233	4,384
2002	3,66	24,91	0,200597049	4,173
2003	7,47	28,73	0,19647659	4,307
2004	9,25	38,35	0,211501293	5,74
2005	16,94	54,64	0,212328651	5,987
2006	17,73	66,05	0,205659999	13,424
2007	29,55	74,66	0,222609313	1,369
2008	36,99	98,96	0,251207671	1,252
2009	3,86	62,35	0,279421034	1,055
2010	15,33	80,35	0,28151986	0,676
2011	20,14	112,92	0,258788657	0,6396
2012	12,06	111,49	0,285144314	0,854
2013	0,13	109,38	0,304560755	0,539

2014	-5,88	99,68	0,318057668	0,299
2015	-27,037	52,79	0,327872369	0,6911
2016	-26,2	44,28	0,308810022	0,3566
2017	-22,06	54,12	0,283202873	0,239
2018	-16,9	71,44	0,270037161	0,217
2019	-16,95	64,49	0,248915442	0,195
2020	-18,26	41,47	0,21956814	0,1746

الملحق رقم 01: تطور محددات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

المصدر: بنك الجزائر صندوق النقد الدولي أوبك